



تحليل سياسات

## مسألة التغير في السياسة الخارجية التركية: المراجعات والاتجاهات

عماد يوسف قدورة | ديسمبر 2015

مسألة التغير في السياسة الخارجية التركية: المراجعات والاتجاهات

سلسلة: تحليل سياسات

عماد يوسف قدورة | ديسمبر 2015

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2015

---

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤسسة بحثية عربية للعلوم الاجتماعية والعلوم الاجتماعية التطبيقية والتاريخ الإقليمي والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاث فهو يولي اهتماماً لدراسة السياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربية أو سياسات دولية تجاه المنطقة العربية، وسواء كانت سياسات حكومية، أو سياسات مؤسسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربية بأدوات العلوم الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، وبمقاربات ومنهجيات تكاملية عابرة للتخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قومي وإنساني عربي، ومن وجود سمات ومصالح مشتركة، وإمكانية تطوير اقتصاد عربي، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامج وخطط من خلال عمله البحثي ومجمل إنتاجه.

---

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

شارع رقم: 826 - منطقة 66

الدفنة

ص.ب: 10277

الدوحة، قطر

هاتف: +974 44199777 | فاكس: +974 44831651

[www.dohainstitute.org](http://www.dohainstitute.org)

1	مقدمة
2	أولاً: النهج الجديد: العمل عبر التحالفات الدولية والتوافق السياسي
3	1. الدور الإقليمي "مع الحلفاء"
5	2. المدخل الإنساني التركي في العلاقات الدولية
7	3. "استعادة تركيا": أولوية الديمقراطية والاقتصاد والدور الدولي
9	4. "السياسات التوافقية" واستعادة المبادرة
10	ثانياً: السياسة الخارجية التركية وقضايا الأمن القومي
12	1. "المنطقة الآمنة": هل تحلّ مشاكل تركيا في الجوار؟
16	2. هل حان وقت إظهار القوة التركية؟
18	خاتمة

## مقدمة

تجري عملية التغيير في السياسة الخارجية التركية الحالية تدريجياً وببطءٍ منذ عام 2012 وحتى الآن. فمع تعقّد مشاكل تركيا الإقليمية وتزايد تحدياتها الداخلية في السنوات الأربع الماضية، قدّم حزب العدالة والتنمية مراجعات أكاديمية وسياسية لسياسته الخارجية التي اتسمت بالاستمرارية وثبات التوجهات منذ وصوله للحكم عام 2002. ويكمن التغيير الأساسي في سعي تركيا للعمل بفاعلية ضمن التحالفات الغربية وبالتنسيق معها في جوارها المباشر والابتعاد عن العمل وحدها، بعد أن كانت تسعى لاستقلالية دورها الإقليمي وتحديد أجندة المنطقة. كما يكمن التغيير في سعيها لإحياء الدور الإقليمي باتجاه تدّخلي أمني وعسكري، ومحاولة إظهار القوة وقدرات الردع، بالتنسيق مع الحلفاء أيضاً.

ويرتكز تبلور النهج الجديد على مساهمات نظرية سياسية فُدمت منذ بداية تداعي ثورات "الربيع العربي" وتنامي انعكاساتها السلبية على تركيا. فقد بحثت المراجعة الأولى في عام 2012 الحاجة إلى تدخل حلف شمال الأطلسي "الناتو" لمصلحة التغيير في الشرق الأوسط، وبخاصة بعد تفاقم الأزمة السورية، وأظهرت الدور المهم الذي يمكن أن تقوم به تركيا عبر الحلف بوصفها عضواً فاعلاً وركناً أساسياً فيه. وفي عام 2013 ناقشت المراجعة الثانية نهج "الدبلوماسية الإنسانية" التي تعطي أولوية للعمل الإنساني من جهة، وترتكز على توسيع نشاط تركيا دولياً بعد تفاقم مشاكلها وتوتر علاقاتها مع مزيد من دول المنطقة من جهة أخرى. وأكدت الثالثة في عام 2014 على الحاجة إلى "استعادة تركيا" عبر تعزيز الديمقراطية، والاقتصاد، والدبلوماسية النشطة مجدداً في المنطقة ولكن عبر التحالفات الدولية.

ومع أنّ نتائج الانتخابات البرلمانية في تشرين الثاني/نوفمبر 2015 أعطت زخماً جديداً لحزب العدالة والتنمية ودعماً سياسياً ومعنوياً لسياساته وتوجهاته الخارجية التي واجهت انتقادات داخلية وخارجية كثيرة في الفترة الماضية، فإنه أكد بعد فوزه على خيار "السياسات التوافقية" والتهدئة داخلياً، لتمكينه من أداء دور إقليمي يركز على "توافق" حلفاء تركيا على أهداف مشتركة وقيادة عمل جماعي دولي ضد التهديدات الجديدة، وهو ما يتسق مع مراجعاته السابقة.

تتناقش هذه الدراسة التغيّر الذي يجري في السياسة الخارجية التركية في مرحلة ما بعد "الربيع العربي" وحتى الآن، من خلال رصد المراجعات الأكاديمية والسياسية لحزب العدالة والتنمية ومدى مساهمتها في بلورة النهج الجديد، ومدى تأثير نتائج الانتخابات البرلمانية الحاسمة في تشرين الثاني/ نوفمبر 2015 في هذا النهج. كما تناقش الأولويات التركية إزاء قضايا الأمن القومي والتهديدات الإقليمية المتنامية، وبخاصة تركيزها على إنشاء "المنطقة الآمنة" في شمال سورية، التي توافقت مع الولايات المتحدة على تحويلها إلى "منطقة خالية من داعش"، وتحلل مدى مساهمة هذه المنطقة في تقليص هواجس تركيا تجاه تنظيم "داعش" والأكراد واللاجئين. ومع تزايد النفوذ الدولي والإقليمي في سورية، تناقش الدراسة خيارات تركيا، وبخاصة بعد التدخل العسكري الروسي، ومدى إمكانية لجوء تركيا إلى نهج تدخلي عسكري أيضاً، عبر التعاون مع الحلفاء، لإظهار قدراتها وتصحيح توازن القوى في المنطقة.

### أولاً: النهج الجديد: العمل عبر التحالفات الدولية والتوافق السياسي

حسب مفهوم "توازن القوى" في العلاقات الدولية، تلجأ الدول التي لا يكون ميزان القوة في مصلحتها إلى تشكيل تحالفات ضد القوى أو الأطراف التي يحتمل أن تصبح مهيمنة، أو اتخاذ تدابير لتعزيز قدراتها، أو قد تختار أن تقوم بنفسها بإحداث توازن واعٍ عبر تغيير موضعها من التحالفات القائمة من أجل الحفاظ على التوازن، لأنّ غيابها له انعكاسات خطيرة<sup>1</sup>. ومعنى ذلك، تقوم الدول، ذات السلوك العقلاني، بمراقبة محيطها الإقليمي الأوسع والتطورات الجارية فيه، من حيث تصاعد أو أفول الأدوار الدولية والإقليمية، ومدى تأثير ذلك في قوتها ودورها ومكانتها المستقبلية، ومن ثمّ، تقوم بتغيير أو تعديل توجهاتها الإستراتيجية، أو بعض سياساتها القائمة على الأقل، استجابةً للمتغيرات ودفاعاً عن دورها وحفاظاً على توازن القوى.

وبالنسبة إلى تركيا، التي تضرر دورها الإقليمي وتزايدت فاعلية أطراف دولية وإقليمية في عمقها الجغرافي والتاريخي الأقرب، وعلى حسابها، فقد بدأت بالبحث عن البدائل التي تمكنها من تصحيح ميزان القوى هذا، وتواجه من خلالها التهديدات الإقليمية المتصاعدة. ولذلك، بدأ يتبلور نهج جديد في السياسة الخارجية التركية

<sup>1</sup> Martin Griffiths et al., *International Relations: The Key Concepts* (London and New York: Routledge, third edition, 2014), p. 19.

من خلال مراجعات أكاديمية وسياسية متتالية، والتي تطورت تدريجيًا حسب الظروف الإقليمية والتحديات المتصاعدة منذ بداية "الربيع العربي". ويمكن مناقشة عملية التغيّر الجارية في هذا النهج بناءً على تلك المراجعات، وفي السياقين الزمني والحَدَثي، من خلال المحاور الأربعة الآتية:

## 1. الدور الإقليمي "مع الحلفاء"

كان الدور الإقليمي المستقبلي لتركيا مرشحًا للصعود بعد نجاح عددٍ من ثورات "الربيع العربي" عام 2011، فقد تزايدت فرص ترويج نموذج حزب العدالة والتنمية في التغيير الديمقراطي والنمو الاقتصادي في المنطقة، وتزايدت فرص وصول الأحزاب والحركات الإسلامية للحكم في عدد من الدول المهمة مثل مصر وليبيا واليمن؛ فهذه الأحزاب تلتقي في رؤى كثيرة مع حزب العدالة والتنمية، ويمكنها أن تساهم في تعزيز مكانة تركيا في ظل حكمه.

وعندما بدأت تظهر العقبات أمام تغيير حقيقي في المنطقة، وبخاصة مع تعرّس نجاح الثورة السورية، وبدأت معها الانتقادات الداخلية والخارجية لسياسات تركيا، ظهرت أولى المراجعات الأكاديمية السياسية، في ربيع 2012، لمنظر السياسة الخارجية الحديثة، أحمد داود أوغلو، الذي أدرك حجم الصعوبات التي تعترض حسم تلك الثورة، وحجم الدعم الدولي والإقليمي الذي حظي به النظام السوري؛ ما يعدّ تهديدًا لدور تركيا واحتمال هيمنة قوى منافسة على المنطقة.

وفق هذه الظروف، وفي تلك الفترة بالذات، أدركت تركيا أمرين: الأول، الحاجة إلى حسم الأزمة السورية بسرعة كي تتفادى انعكاساتها السلبية عليها ومن أجل تأمين استقرار الأنظمة الجديدة في المنطقة، والثاني، صعوبة تغيير الأوضاع بجهد أو بتدخل تركي منفرد، والحاجة بدلًا من ذلك إلى الاعتماد على التنسيق مع حلفائها من أجل تصحيح ميزان القوى المعرّض للاختلال.

وقد اعتبر داود أوغلو، بدايةً، أنّ حلف شمال الأطلسي "الناتو" هو الخيار الذي يمكن توظيفه في هذه المرحلة لأسباب منها: تجربته التاريخية الناجحة في قيادة التغيير الديمقراطي في أوروبا الشرقية، وعضوية تركيا فيه ما يعني دفاعه عنها إذا تعرضت للتهديد، ودوره العسكري في إطاحة نظام القذافي في ليبيا منذ وقت قريب جدًا.

في المراجعة الأولى، أكد داود أوغلو على الحاجة إلى العمل مع الحلفاء، بقوله: "في مواجهة بيئة أمنية متغيرة بسرعة ومعقدة، لا يستطيع فاعل واحد بمفرده توفير الأمن. وفي هذا الصدد، فإن النهج الشامل هو اسم اللعبة"<sup>2</sup>. وبعد ذلك، أظهر الرغبة التركية الجديدة في التدخل عبر حلف الناتو تحديداً، فقال: "في ما يتعلق بالتطورات في الشرق الأوسط واستجابة حلف الناتو لهذه الأحداث، أرى أوجه الشبه بين أوروبا الشرقية في وقت مبكر في التسعينيات، والتطورات الراهنة في منطقة الشرق الأوسط. ومن المسلم به أنّ الناتو قام بدورٍ مهمٍ في عملية التحول في أوروبا الشرقية. وقد أشاد كثيرون بهذا الدور. لقد مهدّ الناتو الطريق للتغييرات السلمية في أوروبا الشرقية، ويجب أن نأخذ نجاحه هذا في الاعتبار. إنّ ما نشهده اليوم هو تفكيك الهياكل السياسية والاقتصادية للحرب الباردة في الشرق الأوسط. لذلك، يجب على حلف الناتو أن يقوم بدور بناء في التحولات الجارية في منطقتنا.... وحتى الآن، نجت الأنظمة القديمة في الشرق الأوسط من التغيير. لقد ظلت منطقة الشرق الأوسط بمنأى عن التغيرات الهائلة التي حدثت في أجزاء مختلفة من العالم في نهاية الحرب الباردة. يجب على حلف الناتو أن يعمل بجانب شعوب هذه المنطقة ويدعم المطالب الحقيقية للتغيير.... وإذا أخذنا في الاعتبار خلفية الربيع العربي وأحداثه، فينبغي دعم التحول الديمقراطي، ويجب قبول نتائج الانتخابات، أو بعبارة أخرى يجب دعم الجهات الصحيحة"<sup>3</sup>.

وتتضمن المقاربة الشاملة الجديدة، التي يدعو إليها داود أوغلو، توسيع عمل الناتو ليشمل منطقة الشرق الأوسط، وأن تكون تركيا ركناً أساسياً في دوره وتدخله المطلوب؛ إذ يقول: "يتعين أن يقوم الناتو بتوفير الأمن ليس في النطاق الجغرافي الأطلسي فحسب، وإنما أيضاً أن يكون لاعباً أكبر يوفّر الأمن والسلم الدوليين بشكل جماعي، ويوازن بين مهماته التقليدية ومواجهة التهديدات العالمية الجديدة.... ومع انتشار القوات التركية في بعثات الناتو وعملياته في ثلاث قارات، ومساهماتها واسعة النطاق في آسيا الوسطى والقوقاز والشرق الأوسط وشمال أفريقيا عبر الشراكة مع الناتو، فقد ثبت أن تركيا هي عضو قوي في الحلف، ومساهم في السلم والأمن الإقليمي والعالمي. ونظراً لقربها الجغرافي والعلاقات الثقافية والتاريخية مع تلك المناطق، فإن تركيا قادرة على القيام بدور

<sup>2</sup> Ahmet Davutoglu, "Transformation of NATO and Turkey's Position," *Perceptions*, vol. 17, no. 1 (Spring 2012), p. 14.

<sup>3</sup> *Ibid.*, pp.10-12.

خاص في وصول حلف الناتو لهذه المناطق.... وإذا ما اقتضت الحاجة في المستقبل إلى مزيد من تدخل الناتو في الشرق الأوسط، فستكون تركيا رصيلاً وفاعلاً مؤثراً فيه<sup>4</sup>.

## 2. المدخل الإنساني التركي في العلاقات الدولية

كان عام 2013 ثقيلاً جداً على السياسة الخارجية التركية؛ فقد واجهت تحديات ليس على صعيد الدور الإقليمي في المنطقة العربية فحسب، وإنما أيضاً تشكيكاً وانتقادات واسعة لأسس تلك السياسة ومبادئها برمتها، وأتهم القائمون عليها بأنهم حالمون ومثاليون. وبدأ حزب العدالة والتنمية يواجه تحديات داخلية أيضاً ربما انعكاساً للآزمات الخارجية؛ فقد أتاح توتر العلاقات مع دول عديدة في المنطقة للمعارضة التركية أن تشنّ حملةً ضده بوصفه يثير المشاكل عوضاً عن حلها، كما شجعها ذلك على بدء التظاهرات، وأبرزها تظاهرات حديقة "غيزي بارك" في صيف 2013، وكذلك إثارة تهمة الفساد ضد عددٍ من وزرائه ومسؤوليه بعد انفجار الخلافات مع جماعة فتح الله غولن في كانون الأول/ديسمبر 2013.

في هذه الفترة الحرجة، لم يستجب حلفاء تركيا لنداءاتها المتكررة بضرورة وضع حدٍ للأزمة السورية في بداياتها، ولم يتدخل الناتو، بل شعرت بأن ما يقوم به الغرب هو تقويض لدورها، وقد عبر الرئيس التركي عبد الله غول حينها عن ذلك بقوله: "إنّ القوى الغربية لم تدعم جهد الوساطة التركية في بداية الحرب، بل إنها قامت بتقويضه"<sup>5</sup>. ويبدو أنّ تركيا وصلت إلى اقتناعٍ بعدم إمكانية الاعتماد على دور الناتو في المنطقة، وعدم إمكانية تكرار السيناريو الليبي في سورية. وقد فاقم عزل الرئيس محمد مرسي وتولي الجيش السلطة في مصر، وكذلك انفلات الوضع الأمني وعدم الاستقرار في ليبيا، عزلة تركيا وبدأ دورها الإقليمي يتعرّض للأفول مبكراً.

<sup>4</sup> Ibid., pp. 16–17.

<sup>5</sup> Simon Tisdall, "In exclusive interview, president Abdullah Gul says Syria risks becoming 'Afghanistan on the shores of the Mediterranean'," *The Guardian*, November 3, 2013, at: <http://bit.ly/1NsjWXK>



وفي هذا الواقع، تحوّلت تركيا إلى وضعٍ دفاعي، استعاد أحيانًا خطاب السياسة التقليدية التي كانت تقوم على العزلة عن الجوار<sup>6</sup>. ولكنّ هذا الخيار يتنافى مع الطبيعة الديناميكية والنشاط الدبلوماسي الذي اتسم به حزب العدالة والتنمية طوال مسيرته، كما يساهم في إضعاف الحزب وتأثيره داخليًا وخارجيًا؛ فقد تعرّض هذا الطرح بالفعل لانتقادات واسعة وشكل فرصة للمعارضة للبرهنة على آرائها إزاء الحزب وسياساته.

كانت تركيا على مفترق طرق في هذه الفترة. وقد أوضح ذلك أحمد داود أوغلو في مراجعته الأكاديمية السياسية الثانية عام 2013 حين قال: "هناك ثلاثة مواقف يمكن اتخاذها مع تسارع وتيرة تيار التاريخ. الأول هو مقاومة التغيير والانسحاب إلى الحدود المحلية والبقاء أسرى للوضع الراهن بسبب الخوف من التغيير، لكنّ سرعة التيار تجتاز هؤلاء. والثاني هو التحرك مع التيار إلى أقصى حد ممكن، ولكنّ هؤلاء سيفتقرون للقوة والإرادة للشروع في التغيير. والثالث اتخاذ موقف فعال، بحيث يكون المرء عنصرًا مؤثرًا في تيار التاريخ، وليس عاديًا أو متأثرًا سلبيًا به. لقد كان تفضيل تركيا في العقد الماضي هو الخيار الثالث"<sup>7</sup>.

لقد شكلت هذه المقدمة مدخلًا لمقاربة الدبلوماسية الإنسانية الجديدة في السياسة الخارجية التركية؛ إذ يوضح داود أوغلو في هذه المراجعة حاجة تركيا إلى البحث عن طرق تفكيرٍ جديدة لتجاوز المآزق والحلقات المفرغة الحالية التي تتعرض لها المنطقة؛ إذ يقول: "إنّ الفاعلين الذين يسعون للجمود في وجه تيار التاريخ السريع بحاجة إلى التكيف مع التطورات الجديدة والبيئات المتغيرة. إنّ سياسة تركيا الخارجية، بأبعادها الإقليمية والدولية، هي انعكاس لهذا التكيف مع المناخ الدولي الجديد. ومن أجل فهم سياسة تركيا الخارجية الفعالة ومتعددة الأبعاد، فإننا بحاجة إلى النظر في مقارنة ومفاهيم تحليلية جديدة لتجاوز الجمود والطرق المسدودة الحالية. إنّ أحد المبادئ التفسيرية الرئيسة للسياسة الخارجية التركية - وربما الأكثر أهمية في هذه الفترة - هو الدبلوماسية الإنسانية"<sup>8</sup>.

<sup>6</sup> "Turkey not 'lonely' but dares to do so for its values and principles, says PM adviser," *Turkish Weekly*, August 26, 2013, at: <http://bit.ly/1PhEAKq>

<sup>7</sup> Ahmet Davutoglu, "Turkey's humanitarian diplomacy: objectives, challenges and prospects." *Nationalities Papers*, vol. 41, no. 6 (2013), p. 865.

<sup>8</sup> Ibid.

ويلاحظ من الأبعاد الثلاثة التالية التي حددها لـ "الدبلوماسية الإنسانية" تمايزها عن السياسة الخارجية السائدة التي تعطي أولوية للانخراط في الجوار ومعالجة مشاكل المنطقة ومشاكل تركيا مع دولها؛ فالدبلوماسية الجديدة تعطي الأولوية الأولى للبعد المحلي من أجل حلّ مشاكل المواطنين الأتراك وتسهيل سبل عيشهم عبر إيجاد الفرص لهم في الداخل والخارج. ويركز البعد الثاني على العمل الإغاثي بسبب الأزمات الناشئة عن اضطراب العراق وسورية وتدفق اللاجئين على تركيا، فضلاً عن إيلاء أهمية للمساعدات الإنسانية لأفريقيا وآسيا والوسطى والبلقان كجزء من سياسة تركيا الناعمة تجاه هذه المناطق التي تشكل نطاقاً أوسع لمصالحها وتأثيرها. أما البعد الثالث فهو العمل النشط مع الأمم المتحدة، والعمل على إصلاح هيكليتها وتمثيلها العادل لدول العالم كافة، والتفاعل مع المنظمات الدولية والتأثير في قراراتها وحشد التأييد للقضايا التي ترى تركيا عدالتها، فضلاً عن سعيها للوساطة الدولية وتسوية النزاعات<sup>9</sup>.

لقد تم وصف الدور الإقليمي الفاعل بحسب هذه المراجعة بأنه خيار تركيا في "العقد الماضي"، فيما تؤكد الأبعاد الثلاثة أعلاه تفضيل خياراتٍ أخرى على هذا الدور؛ وهي خيارات متعلقة بالأدوار المحلية، والإنسانية في مناطق الاهتمام التركي، والمشاركة في الجهود الدولية؛ ما يعني توسيع آفاق السياسة الخارجية أو إعادة توجيهها من خلال تجاوز التركيز السابق على الانخراط الفعال في الشرق الأوسط بشكل أساسي، إلا لمواجهة تهديدات مباشرة. وبهذا، تلاحى التركيز على الطموحات الإقليمية بترويج السلام، وتزويد المنطقة بالأمن، وتوفير الفرص والازدهار، حسب النهج السابق.

### 3. "استعادة تركيا": أولوية الديمقراطية والاقتصاد والدور الدولي

لم يتوقف تفاقم المشاكل الإقليمية في عام 2014، بل تكرست المشاكل القائمة وازدادت عمقاً وتعقيداً، وظهرت تهديدات جديدة ربما أخطر من القائمة، وبخاصة مع تزايد حدة مشكلة تدفق اللاجئين على تركيا، وتعدّد تحديات الأزمة السورية، وتفكيك العراق بعد تمدّد تنظيم الدولة "داعش" في العراق وسورية إثر سقوط الموصل، وتشكيل تحالف دولي لمواجهة، ثم تزايد احتمالات قيام كيان كردي في شمال سورية.

<sup>9</sup> Ibid., pp. 867–868.

في الواقع، بدأ أنّ تسارع الأحداث وتزايد التهديدات يفوق قدرات دول المنطقة على مواجهتها ووضع بدائل للسياسات لمعالجتها. وبالنسبة إلى تركيا، فإنّ التحديات الداخلية التي واجهت حزب العدالة والتنمية الحاكم زادت من صعوبة اتخاذ قرارات حاسمة. ففضلاً عن التظاهرات وتفاعلات تهم الفساد، والمواجهة مع ما يسمى "الكيان الموازي" أو جماعة فتح الله غولن، كانت الحكومة تقع تحت ضغط الحرص على عدم خسارة أصوات الناخبين في ثلاثة انتخابات مصيرية (بلدية ورئاسية وبرلمانية بين آذار/ مارس 2014 - حزيران/ يونيو 2015). وقد أثر هذا العامل بشكل كبير في ظهور "عجز" تركي عن المبادرة خارجياً، حتى بشأن القضايا الأكثر أهمية المتعلقة بالتهديدات القادمة من الجوار.

وفي ظل عدم القدرة على اتخاذ قرارات حاسمة في السياسة الخارجية، قدّم أحمد داود أوغلو مراجعته الثالثة في صيف 2014 تحت عنوان: "استعادة تركيا"، بمعنى إحياء دورها ومكانتها. ولكنه في هذه الدراسة، قدّم منظوراً مختلفاً نسبياً عن التصورات الفكرية التي سادت في الأدبيات التركية في العقد السابق والتي كانت تعبّر عن طموحات النفوذ الإقليمي وصنع السياسات الدولية. فقد أعاد في مفهوم "الاستعادة أو الإحياء" هذا، التأكيد على الأبعاد الثلاثة للدبلوماسية الإنسانية التي ذكرت سابقاً مع بعض التفصيل، وتجاوز مرةً أخرى التركيز على الدور الإقليمي بشكل مباشر.

ترتكز رؤية استعادة تركيا وإحياء دورها على ثلاثة مرتكزات أساسية: الأول، تعزيز الديمقراطية في الداخل "لأنها تعد القيمة الأكثر أهمية في العصر الحديث في تركيا، ونحن بحاجة الآن لحمايتها"، والثاني، الاقتصاد الديناميكي، إذ "إنّ تعزيز الديمقراطية لن يكون ممكناً إذا لم تنعكس التنمية الاقتصادية على المجتمع من خلال العدالة في توزيع الدخل". والثالث، الدبلوماسية النشطة، التي اعتبرها "دبلوماسية مرموقة تتطوي على الهيئة والاحترام، فحين يأفل نشاطنا فسوف نُضَيِّع هذه الهيئة.... فالدول التي تتبنى موقفاً وتوجّهاً ساكناً في ظل الظروف الدينامية النشطة سوف تصبح ضحايا. وبالمقابل، فإن المجتمعات ذات التجديد والإحياء تظهر قدرة على إدارة هذه العمليات وتقدم عالماً أفضل لبلدانها ولأجيال القادمة. وتعتبر تركيا بجغرافيتها وخلفيتها التاريخية

والعامل الإنساني الديناميكي من هذه الدول التي لديها القدرة على تأدية دور رئيس في جميع هذه العمليات. وإذا فشلت تركيا في الاحتفاظ بنشاطها فسوف تخاطر بالخروج من التاريخ وتكون ضحية له<sup>10</sup>.

وعلى الرغم من أنّ المرتكزين الأولين يؤكدان على أولوية الداخل التركي في المرحلة المقبلة، فإنه شدّد في هذه المقاربة على "الدبلوماسية النشطة" التي تعدّ سمة لا تتفك عن حزب العدالة والتنمية منذ نشأته. لذلك، فهو يؤكد أنّ هذا النشاط سوف يستمر، ولكن من دون أن يقصره على الجوار الإقليمي، بل تجاوزه إلى مجالٍ أوسع وهو البعد الإنساني بنطاقه الدولي الواسع.

#### 4. "السياسات التوافقية" واستعادة المبادرة

أنهت نتائج الانتخابات البرلمانية التركية في تشرين الثاني/ نوفمبر 2015 فترة طويلة من الترقب والغموض التي سادت منذ بداية "الربيع العربي". وساهمت المشاكل التي واجهت سياسات حزب العدالة والتنمية، والاستقطاب في البلاد، واتجاه الاقتصاد نحو الركود، ونتائج انتخابات حزيران/ يونيو 2015؛ في مراجعة خطابه وسياساته وإعادة ترتيب أولوياته.

إنّ استعادة المبادرة عبر استمرار حزب العدالة والتنمية في مركز السياسة التركية لسنوات قادمة ويتأيّد شعبي كبير احتاج إليه بشدة، جعل السياسات التصالحية والنزوع نحو التهدئة أبرز سمات المرحلة القادمة داخلياً، وذلك لتمكين الحزب من أداء دورٍ إقليمي يخدم مصالح تركيا وشركائها.

فقد دعا رئيس الحزب، أحمد داود أوغلو، بعد فوزه مباشرة، إلى "أن تعمل الحكومة الجديدة على ضمان التمثيل المتساوي لجميع المواطنين وتأخذ في الاعتبار جميع الآراء البناءة"، ثم تبعه الرئيس التركي رجب طيب أردوغان فقال: "إن الوقت قد حان لاحتضان الجميع بصرف النظر عن خلافاتنا". ثم قدّم المتحدث باسم الرئاسة التركية، إبراهيم كالين، مصطلحاً جديداً حول "السياسات التوافقية" *Consensus politics* يُجمل نهج التهدئة؛ إذ ذهب

---

<sup>10</sup> Ahmet Davutoglu, "The Restoration of Turkey: Strong Democracy, Dynamic Economy, and Active Diplomacy," *Vision Papers*, no. 7 (August 2014), pp. 3, 11, 18.

إلى أنّ تركيا تحتاج إلى أن تترك وراءها السياسات الحزبية وترتكز على القضايا الإستراتيجية الكبرى. فـ "السياسات التوافقية" قادرة على تخطي الأزمات غير المرغوب فيها وتقليل حالة الاستقطاب. وهذا يعني "الاتفاق وتوحيد المشاعر على مستوى الأفراد والمجتمع حول هدف ما". ويخلص إلى ضرورة العمل على أجندة مشتركة لا تنهي الاختلافات، ولكنها تخدم قوة تركيا واستقرارها وسلامها، وتصب في مصلحة القوى الإقليمية والعالمية التي تحتاج إلى تركيا كشريك قوي ومستقر، في منطقة تعمها الفوضى<sup>11</sup>.

إنّ حسم حزب العدالة والتنمية الجدل الطويل حول سياساته الداخلية والخارجية لمصلحته في انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر، لن يؤدي إلى تحولات مفاجئة في سياساته، وإنما إلى تكريس الأفكار التي أثارها في المراجعات السياسية والأكاديمية، كما لاحظنا آنفاً. ويعد نهج التوافق والبعد عن الاستقطاب داخلياً انعكاساً للنهج الخارجي الجديد الذي أضحي يركز على "توافق" حلفاء تركيا على أهداف مشتركة وقيادة عمل جماعي دولي تجاه التحديات والتهديدات الإقليمية.

وسوف نلاحظ، تالياً، من خلال مناقشة أهم قضايا السياسة الخارجية الملحة، رفض تركيا التدخل أو العمل "وحدها" حتى إزاء تهديدات أمنها القومي، والتركيز بدلاً من ذلك على التنسيق والعمل مع الحلفاء؛ لأسباب قانونية، ومصالح سياسية متصلة بحساب التكلفة-المنفعة، ولإستعادة توازن القوى الذي اختل في الفترة الماضية لمصلحة منافسيها.

### ثانياً: السياسة الخارجية التركية وقضايا الأمن القومي

تجلى التغير الأساسي الذي طرأ على السياسة الخارجية التركية إقليمياً في تحوّلها إلى متابعة القضايا التي تهدد أمنها القومي، والانشغال في ردود الأفعال الناجمة عن الصراعات القريبة ومحاولة التخفيف من انعكاساتها السلبية عليها، ورعاية الحلفاء المحليين الذين تدعمهم في الدول المجاورة. وبهذا، فرضت قضايا المنطقة نفسها

---

<sup>11</sup> Ibrahim Kalin, "Consensus politics after the elections," *Daily Sabah*, November 7, 2015, at: <http://bit.ly/1kT75RX>

على أجندتها الخارجية، فقلصت دورها النشط والاستباقي الذي كان يقدّم المبادرات والوساطات، فيما تحوّل الجوار الإقليمي القريب من مجالٍ للنفوذ والدور السياسي والفرص إلى مصدرٍ للمخاطر والتهديدات والتكاليف الاقتصادية.

وعلى الرغم من ذلك، أتاحت نتائج الانتخابات البرلمانية الأخيرة لحزب العدالة والتنمية الفرصة مجددًا لاستعادة النشاط الإقليمي وإحياء الدور، ولكن باتجاه تدخلي أمني وعسكري جديد بالتنسيق والتعاون مع الحلفاء وقوى دولية وإقليمية، وبما يتسق مع المراجعات الأكاديمية والسياسية.

وقد أكدت هذا الاتجاه التصريحات الرسمية التي تلت الانتخابات مباشرة؛ فقد أعلن رئيس حزب العدالة والتنمية ورئيس الحكومة، أحمد داود أوغلو، بأنّ محاربة "داعش" كأولوية "تتطلب إستراتيجية متكاملة تنهي فراغ السلطة في سورية، وتتضمن حملةً جويةً ووجود جنود على الأرض. ولكن تركيا وحدها لا تستطيع القيام بهذا العبء، ومع ذلك ستكون مستعدة للمشاركة بكل الوسائل إذا توافر ائتلاف وإستراتيجية متكاملة ومصممة بشكل جيد جدًا"<sup>12</sup>. أما الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، فقد قال: "إنّ حلفاء تركيا يسببون باتجاه فكرة تشكيل منطقة خالية من داعش (ISIS-free zone) في شمال سورية، وهناك تطورات إيجابية بهذا الصدد، فقد بدأوا يتفقون على منطقة خالية من الإرهاب.... إنّ تركيا مستعدة في هذا الاتجاه للسماح لقوات التحالف باستخدام قواعد جوية أخرى فضلًا عن قاعدة إنجريك". ويأتي هذا الموقف المنفتح تمامًا على التحالف الدولي، بعد أن أجرى أردوغان مكالمةً هاتفية مطولة مع الرئيس الأميركي باراك أوباما في 9 تشرين الثاني/نوفمبر<sup>13</sup>؛ وهو ما قد يعبر عن توافقهما على هذا التصور الجديد للتدخل. كما اعتبر وزير الخارجية التركي في حكومة تسيير الأعمال فريدون سينيرلي أوغلو أنّ "داعش وضع أسلوب حياتنا وأمننا القومي تحت الخطر"<sup>14</sup>؛ وهو التعبير ذاته تقريبًا الذي استخدمته الولايات المتحدة إثر هجمات

<sup>12</sup> "PM Davutoglu calls for combined int'l air and ground campaign against ISIS," *Daily Sabah*, November 10, 2015, at: <http://bit.ly/1JhShY>

<sup>13</sup> "Allies moving toward ISIS-free zone, President Erdogan says," *Daily Sabah*, November 10, 2015, at: <http://bit.ly/1Xqg49f>

<sup>14</sup> Burhanettin Duran, "The next government's foreign policy agenda," *Daily Sabah*, November 9, 2015, at: <http://bit.ly/1P8za4n>

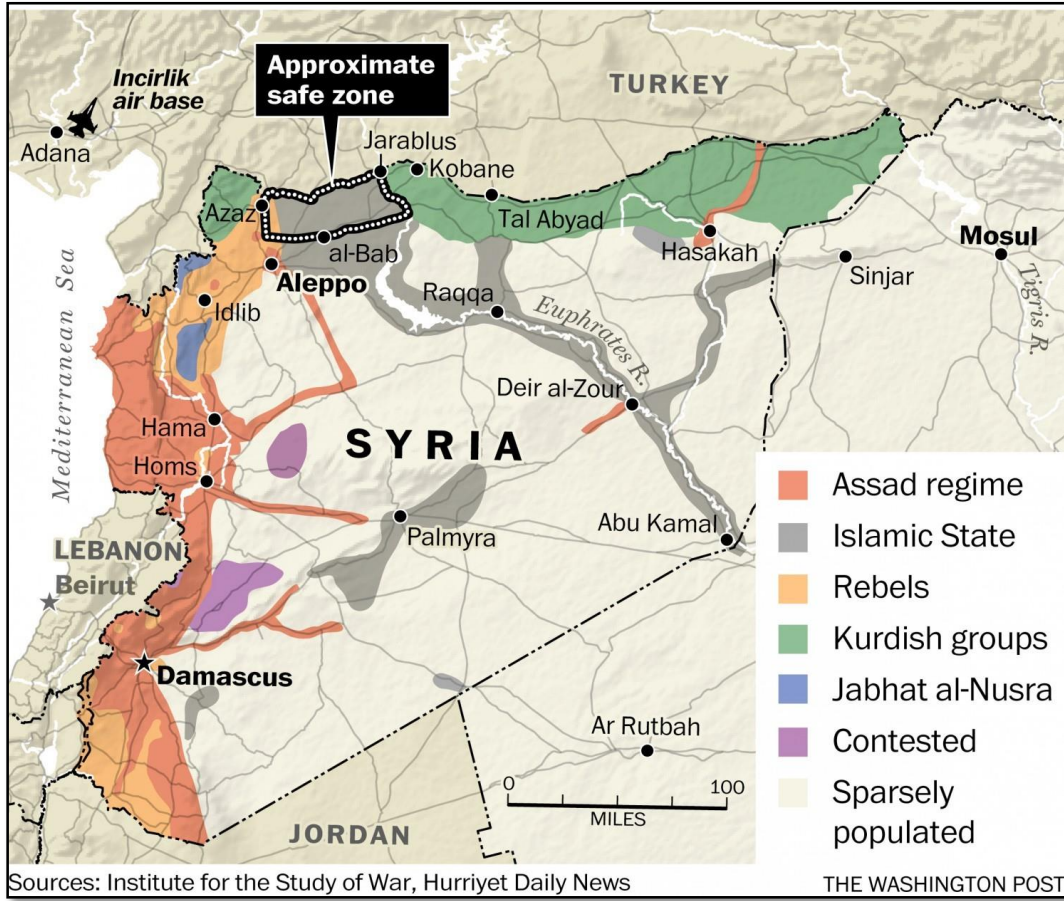
الحادي عشر من سبتمبر 2001 وتبنت بعدها "الحرب على الإرهاب". ويعني ذلك أنّ الأولوية القصوى للمرحلة المقبلة هي التخلص من "داعش" في سورية والعراق وإقليم كردستان، وتأجيل أولوية التخلص من النظام السوري أو البحث عن حلٍ سياسي للأزمة السورية. ويتسق هذا الموقف الجديد مع المواقف الدولية عمومًا؛ ما يعني أنّ تركيا تؤكد على رؤيتها الجديدة بالعمل من خلال التحالفات الدولية حتى لو تخلت عن بعض مطالبها أو أجلتها.

### 1. "المنطقة الآمنة": هل تحلّ مشاكل تركيا في الجوار؟

تركز السياسة الخارجية التركية حاليًا على قضية أساسية تتمثل في خلق "منطقة آمنة" في شمال سورية من أجل تحقيق أهدافٍ ضرورية وملحة، وهي: طرد تنظيم "داعش" من شمال سورية، ومنع أكراد سورية من بسط السيطرة على غرب نهر الفرات، ووقف تدفق اللاجئين عبر تأمين ظروف معيشية وأمنية ملائمة داخل سورية، فضلًا عن ضرورة إعادة الاعتبار للدور التركي الفعّال والمؤثر، ودعم المعارضة السورية بعد أن أصبحت سورية مكانًا مفتوحًا للتدخلات الدولية والإقليمية وحتى للمليشيات العابرة للوطنية والحدود.

من المهم التأكيد، في البداية، على أنّ المنطقة الآمنة المقترحة لا تمتد على طول الشمال السوري كله؛ أي الحدود التركية - السورية التي يبلغ طولها نحو 900 كيلومتر، وإنما تنحصر فقط في شريطٍ ضيقٍ يشكل نحو 10% فقط من هذه الحدود؛ أي أنّ طولها سيمتد نحو 98 كيلومترًا ابتداءً من مدينة جرابلس غرب نهر الفرات وحتى مدينة إعزاز. أما عمق هذه المنطقة فلا يتجاوز 30 كيلومترًا حتى مدينة الباب.

### خريطة توضح المنطقة "الآمنة" ذات الأولوية في السياسة التركية



**Source:** "U.S.-Turkey deal aims to create de facto 'safe zone' in northwest Syria," *The Washington Post*, July 26, 2015, at: <http://wapo.st/1OuXDwr>

لقد كانت هناك رغبة تركية منذ عام 2012 في التدخل عسكرياً عبر حلفائها الغربيين وتحديداً حلف الناتو وتأسيس منطقة عازلة يحظر فيها الطيران، ولكنها لم تستطع إقناع الحلف بالتدخل؛ إذ لم تكن تملك مبرراً قانونياً لذلك.

إنّ الأساس لطلب دعم حلف الناتو هو المادة الخامسة من ميثاقه التي تنص على أنّ "أي هجوم، أو عدوان مسلح، ضد أحد الأعضاء، أو عدة أعضاء، يعد عدواناً على الأعضاء جميعاً"<sup>15</sup>. ولكن، لكي تكون المادة الخامسة قابلة

<sup>15</sup> NATO, *The North Atlantic Treaty*, Washington D.C. April 4, 1949, at: [http://www.nato.int/cps/en/natolive/official\\_texts\\_17120.htm](http://www.nato.int/cps/en/natolive/official_texts_17120.htm)



للتطبيق، فإنه يجب على العضو أن يتصرف من منطلق الدفاع عن النفس ردًا على هجوم؛ أي بما يتناسب مع القانون الدولي الذي حددته المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة؛ والتي لا تنطبق إلا في الأوقات التي تكون فيها الدولة التي تقدم الشكوى وتطلب حق الدفاع المشروع عن النفس هي التي تعرّضت للهجوم أولاً. وبما أنّ تركيا لم تعرّض لهجوم من الجيش السوري أو من أي منظمة تعمل في الأراضي السورية (قبل هجمات داعش في أنقرة)، فإنّ هذه المادة لا تكون قابلة للتطبيق. أما بعد هجمات داعش في أنقرة، فقد تستطيع تركيا أن تبرر التدخل ضد هذا التنظيم لمنع تهديداته كما فعلت في العراق ضد حزب العمال الكردستاني، أو على غرار الدول التي تعرضت لهجمات التنظيم (مثل فرنسا) وتعمل على التدخل انطلاقاً من أنّ دمشق لا تسيطر بحكم الأمر الواقع على أراضيها التي تشكل منطلقاً للتهديدات، ومن ثمّ فهي "غير راغبة أو غير قادرة" على منعها. وعلى الرغم من ذلك، فإنّ إنشاء منطقة عازلة أو آمنة على جزء من الأراضي السورية قد يصعب الدفاع عنها قانونياً<sup>16</sup>.

وفضلاً عن ذلك، لو أنّ تركيا قررت وحدها إنشاء منطقة عازلة أو آمنة داخل الأراضي السورية، فإنّ قواتها المنتشرة هناك لن تكون مشمولة تحت المادة الخامسة لميثاق الناتو لأنّها لم تتعرض لهجوم النظام السوري أولاً. وحتى لو تعرضت لهجوم داخل أراضيها كنتيجة لاشتباك عسكري داخل سورية، فسيكون من الصعب إقناع الحلفاء بحقها في الدفاع عن النفس لأنها ستكون في موضع من بدأ بالهجوم أولاً. وحتى بافتراض أنّ تركيا نجحت في إقناع حلفائها بأنّ الأوضاع تدرج تحت المادة الخامسة، فإنّ هذه المادة وحدها لا تعطي ضماناً بأنّ يقدم الحلفاء المساعدة العسكرية لتركيا؛ لأنّ قرارات الناتو تؤخذ بالإجماع، ولذلك فإنّ للدول الأعضاء بصفة فردية دوراً في الموافقة على ذلك<sup>17</sup>.

ونتيجة لصعوبة التدخل وامتناع الناتو عن التورط حتى الآن في حرب سورية، كان البديل الأخير أمام تركيا هو المشاركة في التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة ضد تنظيم "داعش" وفتح قاعدة إنجريك الجوية لتسهيل العمليات.

<sup>16</sup> Can Kasapoğlu, F. Doruk Ergun and Sinan Ulgen "A Turkish Intervention in Syria: A Reality Check," EDAM Discussion Paper Series, no. 2 (July 2015), pp. 8–9.

<sup>17</sup> Ibid. pp. 11–12.

ولكنّ هدف تركيا من المنطقة الآمنة ليس "داعش" فحسب، بل إنها ترى أنّ حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي في شمال سورية، بما له من روابط بحزب العمال الكردستاني، يعد أيضاً تهديداً لأمنها ووحدة أراضيها. ولذلك صعدت من خطابها تجاهه وطلبت من حلفائها عدم تقديم الدعم والتسليح له؛ فقد ركزت مؤخراً على مخاطر "تقسيم تركيا" بعد أن حققت قوات الحماية الشعبية تقدماً ضد تنظيم "داعش" على الحدود التركية - السورية بدعم من قوات التحالف جويًا. واعتبر كلٌّ من أردوغان وداود أوغلو أنّ عدم استجابة أي من أعضاء الناتو لهواجس تركيا بشأن حزب الاتحاد الديمقراطي، هو "إنذار يتطلب من الأتراك الاتحاد لمنع مشروع التقسيم في جنوب شرق البلاد". وقد استخدم حزب العدالة والتنمية هذا الخطاب في الحملة الانتخابية ونجح في استقطاب تأييد كثير من القوميين الأتراك على أساسه. وأخيرًا، استجابت واشنطن لهواجس تركيا بسبب حاجتها إلى القواعد الجوية التركية ضد داعش، فقال المتحدث باسم وزارة الدفاع الأميركية ستيف وارين بأنّ واشنطن لن تزود قوات حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي السوري بالأسلحة، وأنّ الأسلحة سوف تذهب في المستقبل للمعارضة السورية من العرب في سورية<sup>18</sup>، واعتبرت تركيا هذا الموقف بأنه "تطور مُرضٍ"<sup>19</sup>.

وبناء على هذه "التوافقات" السياسية إقليميًا ودوليًا، قررت تركيا التعاون الكامل وبفاعلية مع التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة ضد "داعش"، وتنفيذ إنشاء منطقة خالية من التنظيم، ووافق الشركاء إلى إجراءات احترازية ضد قوات الحماية الشعبية الكردية عبر منع التسليح استجابة لمخاوف تركيا. وفي المقابل، لن تستهدف إجراءات إنشاء هذه المنطقة النظام السوري بشكل مباشر.

لقد جسدت هذه السياسة الواقعية والتنازلات المتبادلة نهج تركيا الجديد الذي يقوم على التوافق والعمل ضمن جهد وتنسيق جماعي دولي تقاديًا للقيود القانونية والعواقب السلبية للعمل وحدها.

ومع ذلك، لا يبدو أنّ "المنطقة الخالية من تنظيم داعش"، حسبما تم التوافق عليها، تحلّ مشاكل تركيا المرحلية ولا الدائمة، وإنما قد تخفف من تهديدات التنظيم وهجماته في تركيا، وتمنع سيطرته على طريق الإمداد للمعارضة

<sup>18</sup> Merve Şebnem, "Western allies have a lot to answer for," *Daily Sabah*, November 11, 2015, at: <http://bit.ly/1jjdHHO>

<sup>19</sup> Duran.

السورية، وتخفف جزئياً من عبء تدفق اللاجئين عليها وعلى أوروبا. فإذا أمعنا النظر مرة أخرى بمساحة هذه المنطقة وموقعها، وفي مضمونها المقتصر على طرد "داعش" منها، فإن المخاطر الأخرى المترتبة على تركيا تظل نفسها تقريباً؛ ومنها ما يتعلق بالنفوذ الإقليمي والدولي المتزايد والمنافس. فهل يستوجب ذلك سياسات وإجراءات حاسمة أخرى لإظهار قوة تركيا وهيبته في محيطها الإقليمي؟

### 2. هل حان وقت إظهار القوة التركية؟

منذ ظهور طموحات حزب العدالة والتنمية في استعادة مكانة تركيا الإقليمية والدولية اعتماداً على العمقين الجغرافي والتاريخي، وعلى أساسٍ فكري جيوبولتيكي، سعى لتحقيق أهدافه عبر القوة الناعمة والنهج الدبلوماسي. ولكن هذا النهج، الذي يوصف بالمثالي أحياناً، لم يتسق مع جوهر "الجيوبولتكس" القائم أصلاً على سياسة القوة والتوسع وتحقيق المصلحة بكل الوسائل. وقد ظهرت نتيجة هذا التعارض بعد "الربيع العربي"، وبخاصة عندما ظنّ كثيرون أنّ تركيا ستكون قوة حاسمة في جوارها السوري المباشر الذي تعتبره حقيقتها الخلفية والبوابة إلى المنطقة العربية. فخلال السنوات الأربع الماضية، كثرت الانتقادات الداخلية والخارجية لسياساتها بسبب ظهور عدم واقعيتها إقليمياً، وعدم استخدامها وسائل حاسمة تتوافق مع تلك التصورات التي روجتها عن نفسها بوصفها دولة مركزية إقليمية كبرى. وفي ظل هذا الوضع، تراوحت السيناريوهات المستقبلية بين ثلاثة احتمالات: أولاً، إجراء مراجعة للتصورات الفكرية، ومن ثمّ، تخفيض سقف التوقعات المتعلقة بدور تركيا وعدم تضخيم مكانتها في المنطقة والعالم. ثانياً، التأكيد على تلك التصورات، ومن ثمّ، تعديل السياسات لتحقيق المصالح القومية التركية بجميع "الوسائل الضرورية". ثالثاً، الانكفاء والعزلة النسبية مرحلياً من دون الركون إلى سلبية سياسية تجاه الخارج، ولا اختفاء طموحات "القوة الكبرى" التي تتظر إليها قيادتها الحالية كهدف إستراتيجي لا يأفل بسبب ظروف إقليمية متغيرة<sup>20</sup>.

وفي ظل الظروف الداخلية والانتخابات المتوالية في تركيا، بقي الخيار الأخير لبعض الوقت سائداً؛ إذ كانت تراقب التدخلات الإقليمية والدولية في سورية، وظلت غالباً تتفاعل مع تداعيات هذه الأزمة وانعكاساتها عليها

<sup>20</sup> عماد يوسف قدورة، تركيا: استراتيجية طموحة وسياسة مقيدة: مقارنة جيوبولتيكية (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2015)، ص 133-135.

من دون أن تقوم بخطوات حاسمة. وقد بلغت الانتقادات الموجهة إليها ذروتها بعد امتناعها عن الاستجابة للتدخل إثر أزمة "عين العرب/ كوبياني" المعروفة في تشرين الأول/ أكتوبر 2014، وفتور رد فعلها تجاه ضم روسيا شبه جزيرة القرم وتوسيع سيطرتها على البحر الأسود في آذار/ مارس 2013، وهو بحر تركي أيضاً، وفتور رد فعلها كذلك إزاء التدخل العسكري الروسي المباشر في سورية في نهاية أيلول/ سبتمبر 2015، فضلاً عن ظهورها قبل ذلك عاجزة أمام فاعلية إيران ونفوذها المتزايد في العراق وسورية، ثم ظهورها في وضعٍ حرجٍ مع تعزيز القوتين الإقليميتين، إيران وإسرائيل، قدراتهما النووية، فيما لا يزال برنامجها في بداياته الأولى.

ومع ذلك، أدركت تركيا أنها كانت من بين الأهداف الأساسية لتدخل روسيا العسكري في سورية؛ إذ أضحت تخشى من أن يكرّس هذا التدخل الوجودَ الروسي طويل المدى في جنوبها؛ ما يعزلها عن العالم العربي، ويمنع تواصلها مع دول الخليج العربية، وينهي دورها في المنطقة، وربما يدعم وجود كيان كردي مستقل بجوارها. كما تدرك تركيا أنّ هذا التدخل جاء بعد أن بدأت تتبلور خطط تنفيذ المنطقة الآمنة، فسارعت روسيا إلى منع تحقيق أفضلية تركية في سورية، وعملت على تأسيس قاعدة جوية جديدة في ريف اللاذقية مجهزة وقابلة للتوسع؛ لتصبح ربما قاعدة متقدمة دائمة ومشرفة على سورية وتركيا وشرق المتوسط.

إنّ التدخل الروسي في سورية عامّةً، ثم استهدافه قيمةً رمزية وقومية وتاريخية لتركيا بخاصة، مثل جبل التركمان في ريف اللاذقية، بيّن أنّ ثمة غضباً تركياً متراكماً، وقد بلغ ذروة التعبير عنه بقرار إسقاط المقاتلة الروسية في 24 تشرين الثاني/ نوفمبر 2015، والذي أظهر بوضوح لأول مرة حجم "التغيّر" الذي يجري في السياسة الخارجية التركية إقليمياً.

لقد كشف حجم التحدي التركي الصريح لروسيا، عبر هذه الحادثة، عن تغيّر قواعد السلوك التركي تجاه التهديدات الإستراتيجية المحتملة، فقد أرادت تركيا وضع حدٍ لاستعراض القوة الروسية في أجوائها وجوارها والحفاظ على هيبتها وسيادتها فوق أراضيها بـ "استخدام القوة". ومع ذلك، لا تزال ملتزمة - حتى الآن - بالتعبير عن هذا النهج دبلوماسياً ودونما تصعيد؛ وذلك من خلال التأكيد بأنّ إسقاط الطائرة لم يكن موجهاً لروسيا بذاتها، وإنما هو ردٌّ على اختراق أي طرفٍ لسيادة تركيا وأجوائها.

وقد أظهر رئيس الحكومة، أحمد داود أوغلو، نبرة تركية جديدة وحادة تلمّح إلى انتهاء طور المراقبة وتحمل تصرفات الأصدقاء والخصوم، فقد قال: "على العالم بأسره أن يكون مدركًا وواثقًا من أننا سنقوم بما يلزم، من أجل إحلال السلام في تركيا ومحيطها، وضمان ديمقراطية وطمأنينة وأمن بلادنا داخل حلقة النار هذه.... وينبغي تناول رد فعل قواتنا المسلحة الفوري لانتهاك الطائرات للأجواء التركية اليوم في هذا الإطار".<sup>21</sup>

ويؤكد لجوء تركيا إلى طلب اجتماع حلف شمال الأطلسي والتواصل مع الحلفاء ومع الأمم المتحدة بعد إسقاط الطائرة مباشرة، على تطبيقها عمليًا لنهجها الجديد الذي قدّمت له مراجعاتها السياسية والأكاديمية السابقة. وقد ظهر ذلك بجلاء عبر الدعم الفوري الذي حصده، فقد أعلن الرئيس الأميركي باراك أوباما في اليوم نفسه بأنّ "لتركيا الحق، مثل أي دولة، للدفاع عن أراضيها وأجوائها"، مع مطالبته الطرفين بالسعي "لمنع أي نوع من التصعيد"<sup>22</sup>. أما الأمين العام لحلف الناتو ينس ستلنتبورغ، فقد أكد أنّ لدى الحلف معلومات بأنّ روسيا اخترقت الأجواء التركية، وأنّ "الحلف يقف متضامنًا مع حليفنا تركيا ويدعم وحدتها الإقليمية"<sup>23</sup>.

وتظهر هذه المساندة بأنّ تركيا أضحت على تواصل وتنسيق دائم مع حلفائها، وبخاصة حلف الناتو بوصفه رصيدًا يمكنها الاستفادة من قدراته وفاعليته؛ لتصحيح اختلال توازن القوى في المنطقة، والدفاع عن سيادتها إذا تعرضت لهجوم أو انتقام، وإظهار قدرات الردع التركية والأطلسية أيضًا.

## خاتمة

تبقى مسألة التغيّر في السياسة الخارجية محدودة غالبًا في ظل استمرارية حزب حاكم في السلطة. وينطبق هذا الأمر على تركيا؛ ففي حين تمّ تغيير السياسة التقليدية التركية التي سادت عقودًا طويلة بشكل جذري ودفعًا

<sup>21</sup> "Turkey has the right to respond if Turkish airspace is violated, says PM Davutoğlu," *Daily Sabah*, November 24, 2015, at: <http://bit.ly/1jldMLt>

<sup>22</sup> "Obama: Turkey Has the Right to Defend its Airspace," *US News*, November 24, 2015, at: <http://bit.ly/1XezLpw>

<sup>23</sup> "Statement by the NATO Secretary General after the Extraordinary NAC Meeting," Press Release (2015), Issued no. November 24, 2015, at: [http://www.nato.int/cps/en/natohq/news\\_125052.htm](http://www.nato.int/cps/en/natohq/news_125052.htm)

واحدةً في عام 2002، فإنّ سياسات حزب العدالة والتنمية خضعت للمراجعة طوال الفترة 2011-2015 ولم يأتِ التغيّر فيها جوهرياً أو ملحوظاً بوضوح حتى الآن.

ومع أنه لم يجرِ تغيير "جذري" في توجهات السياسة الخارجية التركية، فإنّ ثمة تغييرين تسيّر تركيا باتجاههما: الأول، يبدو أنّ توازن التوجهات بين الشرق والغرب الذي عُرفت به السياسة الخارجية في عهد حزب العدالة والتنمية يتعرّض للتلاشي تدريجياً، وربما تعود تركيا للتركيز على "التوجه الغربي" التقليدي، وبخاصة على الصعيدين الأمني والاقتصادي. فقد كان للتدخلين الروسي والإيراني في سورية تأثيرٌ مباشرٌ في إضعاف التوجه الشرقي التركي. وقد أدرك حزب العدالة والتنمية مؤخراً عدم موثوقية الاعتماد الإستراتيجي على روسيا بوصفها قوة منافسة ومتحدية أكثر منها دولة صديقة يمكن لتركيا الاعتماد عليها، وهو ما أظهرته تداعيات إسقاط الطائرة الروسية، على الرغم من وجود الرغبة في التهدئة حتى الآن والحرص على عدم تضرر العلاقات الثنائية الوثيقة. أما إيران، فقد كان لدورها المنافس في المنطقة وسياساتها ضد المصالح التركية في سورية والعراق، تأثيرٌ في عدم استبعاد التوتر معها، ومن ثمّ احتمال تضرر علاقاتها الثنائية الإستراتيجية أيضاً. ومما يعزّز التوجه الغربي أيضاً التحديات الجديدة المتولدة في المنطقة بعد "الربيع العربي" والتي زادت التكاليف والتهديدات لتركيا على حساب المنافع والمصالح. لقد تضمنت إشارات رسمية تركية جديدة هذا الاتجاه؛ إذ أشار فولكان بوزكير، وزير شؤون الاتحاد الأوروبي، إلى أنّ "برنامج الحكومة التركية الجديدة يشير بوضوح إلى أنّ لتركيا توجهاً واحداً وقطاراً واحداً، وهو القطار الموصل إلى بروكسل"<sup>24</sup>؛ أي أولوية الانضمام للاتحاد الأوروبي، وإعطاء زخم جديد للتعاون مع الغرب. أما التغيّر الثاني، فقد طور حزب العدالة والتنمية خطابه الخارجي، وأضحى يتجه إلى إظهار القوة وإمكانية استخدامها بعد أن مسّت التهديدات الأمن القومي التركي مباشرة، وبعد أن بدأت قوى إقليمية ودولية تتوعّد صراحة أمن تركيا ومصالحها في المنطقة. لذلك، من غير المستبعد أن تتبنى تركيا نهجاً تدخلياً عسكرياً لمواجهة هذه الأخطار، ولكنه نهج يستند إلى "العمل مع الحلفاء" ويستعين بقدراتهم ويصحح ميزان القوى من خلالهم، وليس تدخلاً فردياً. ويتسق ذلك مع ما قدّمت له نظرياً المراجعات الأكاديمية والسياسية لحزب العدالة والتنمية، وساهمت نتائج انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر 2015 في تبلوره وتزايد فرص تطبيقه.

<sup>24</sup> "Turkey has only 1 direction and only 1 train and that is the train to Brussels: EU Minister Bozkır," *Daily Sabah*, December 6, 2015, at: <http://bit.ly/1jJBINO>